الأهرام

■ ١٠ يوليو ٢٠٠٢ ■

هل أدى مجلس الشعب دوره كاملا ؟ ؟

عفواً.. المجلس لم يسلق القوانين !

لم يكن يتخيل أى من أعضاء مجلس الشعب ان يمتد دور الانعقاد الثانى لهذا المجلس كل هذا الوقت.. أو أن يعقد المجلس عددا من الجلسات يفوق كثيرا ماعقده فى أدوار انعقاد اخرى سابقة.. أو ان يناقش هذا الكم الهائل من مشروعات القوانين التى تقدمت بها الحكومة أو الاقتراحات بمشروعات قوانين التى تقدم بها الاعضاء

فتحى سرور

أحمد البطريق

فالدور التشريعي طغى وبشكل مباشر على مجمل نشاط المجلس، فلم تكن تخلو جلسة واحدة من جلساته من نشاط تشريعى، ورغم تلك الكثافة التشريعية التى فاقت الوصف كان مجلس الشعب ونوابه يسابقون الزمن من أجل انجاز هذا الكم التشريعى بغض النظر عن طول وقت الجلسات أو استمرار بعضها لساعات متأخرة من الليل أو امتدادها لساعات مبكرة من اليوم التالى!! والعجيب والغريب ان الدكتور احمد فتحى سرور كان حريصا على تشجيع النواب وشد ازرهم من اجل الحضور واستثمار الجلسات فى المناقشات حتى تخيل البعض ان الدكتور سرور يريد ان يمتد دور الانعقاد خلال العطلة البرلمانية!!

وإذا كان البعض قد أخذ على المجلس قلة عدد الجلسات التى خصصت للرقابة على أعمال الحكومة فإن هؤلاء يرون ان هذا المجلس قد أنجز خلال تلك الفترة مايصعب على اى مجلس آخر انجازه!! خاصة فى مجال التشريعات سواء كانت قادمة من الحكومة على شكل مشروعات قوانين أو كانت مقدمة من الاعضاء على شكل اقتراحات تشريعية.

ولعل الاحصائية التى اعلنها الدكتور احمد فتحى سرور رئيس المجلس حول التشريعات التى نظرها وأقرها مجلس الشعب تكشف بوضوح كيف طغى الجانب التشريعى على الجانب الرقابى وتكشف ايضا عن انجاز لايمكن لاحد إنكاره فى ذات الوقت خاصة ان معظم هذه التشريعات قد اخذت حظها كاملا من الدراسة والنقاش سواء كان هذا النقاش داخل اللجان النوعية أو فى الجلسات العامة، ولعل التشريعات الحكومية التى تم اقرارها اخيرا يأتى فى مقدمتها قانون المناطق الحرة الخاصة أو قانون الجمعيات الاهلية، وكذلك قانون الملكية الفكرية، والمناقشات التى دارت من حيث المبدأ حول قانون العمل الجديد.

لعل هذه التشريعات تكشف بجلاء عن مدى الجهد الذى بذل من جانب النواب والمنصة على السواء فلم تخرج مادة واحدة من بين مواد تلك القوانين وغيرها إلى حيز الوجود إلا بعد دراسة ومناقشة ومراجعة ومداولة لينهى المجلس وإلى غير رجعة مقولة «سلق القوانين». فما حدث خلال هذه الدور أمر جدى وحرص تشريعى من جانب المجلس والحكومة على السواء.. فلا الحكومة ضاقت بطول وقت المناقشات أو كثرة التعديلات التى ادخلها الاعضاء على المواد.. ولا الاعضاء استكانوا أو أظهروا تعبا من المشاركة، بل كان الحرص واضحا على الجميع دون تفرقة بين الاغلبية والمعارضة على التدقيق والتمحيص!! حتى ان بعض مواد القوانين التى تم إقرارها خرجت من المجلس بشكل مغاير تماما لما دخلت به!!

ولعله من الانصاف ان نعيد ذكر الارقام التى أعلنها رئيس المجلس فى الجلسة الختامية لأعمال البرلمان.. فقد ناقش المجلس ٢٢٧ تشريعا منهم ٣١ مشروع قانون تقدمت به الحكومة و٨٧ اقتراحا بمشروع قانون تقدم به الاعضاء بالاضافة إلى ١٢٨ مشروع قانون مالى وحساب ختامى للموازنة العامة كذلك ٥٣ اتفاقية تم اقرارها ايضا خلال هذا الدور الذى عقد خلاله ١٠٨ جلسات استغرقت مايزيد على ٤٣٥ ساعة بخلاف الوقت الذى حظيت به تلك التشريعات فى اللجان النوعية المختصة!!

فإذا كان البعض قد انتقد من قبل القصور فى الدور الرقابى لمجلس الشعب خلال دور الانعقاد المنقضى فإن ما شهده مجلس الشعب خلال هذا الدور من تصاعد لدوره التشريعى امر يحسب له ويعد بالفعل سابقة برلمانية توضع فى سجل انجازاته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية